التكامل الاقتصادي العربي
بين الواقع والمأمول (عرض لبعض التجارب)

مهدي ميلود

أستاذ مساعد بكلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية بجامعة السانية، وهران ــ الجزائر.

fares_1426@yahoo.fr

مقدمـة

عند إلقاء نظرة شاملة على الاقتصاد الدولي وتطوره في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية يتبين بجلاء أن زعماء المجتمع الدولي قد ارتضوا التكامل الاقتصادي وسيلة لمواجهة مشاكلهم الاقتصادية والسياسية. وقد تجسدت فكرة التكامل الاقتصادي في ظهور التكتلات الاقتصادية الأوروبية، كالسوق الأوروبية المشتركة ومنطقة التجارة الأوروبية الحرة والسوق المشتركة (الكوميكون)، وقد أخذت الفكرة بعد ذلك في الانتشار وسط الدول حديثة النمو في أمريكا اللاتينية وشرق أفريقيا. وفي عام ١٩٦٤ بدأ العمل على إقامة السوق العربية المشتركة. وفي التسعينيات من القرن الماضي بدأت مجموعات وتكتلات دولية أخرى عديدة في الظهور، ومن أهمها الاتحاد الأوروبي وتكتل النافتا.

ويبدو أن الدوافع لقيام التكامل الاقتصادي بين الدول المتقدمة تختلف اختلافاً نسبياً عن تلك الخاصة بالدول النامية، ففي حين أن الدافع الأساسي للتكامل الاقتصادي في أوروبا مثلاً، يرجع إلى ضرورة إزالة قيود التجارة والمدفوعات الخارجية التي أدت إلى انخفاض حجم التجارة بين تلك الدول قبل الحرب العالمية الأخيرة بالرغم من زيادة الإنتاج، هذا بالإضافة إلى دوافع اقتصادية وسياسية أخرى منها بناء الاقتصاد الأوروبي بعد أن دمرته الحرب، وبناء كتلة اقتصادية وسياسية قوية تنافس الولايات المتحدة الأمريكية، فإن الدافع الأساسي للتكامل الاقتصادي بين الدول النامية يرجع إلى الاعتقاد بأنه سوف يزيد من معدل النمو الاقتصادي لتلك الدول وذلك عن طريق زيادة حجم السوق الذي عادة ما يكون صغيراً، ولا يساعد على إقامة وحدات اقتصادية كبيرة تستفيد من مميزات تحقيق اقتصاديات الحجم الكبير.

إن الدول العربية تواجه في الفترة الحالية تحديات كبيرة، أكثر حدة من تلك التي واجهتها في الفترات السابقة. والمتمثلة أساساً في ظاهرة العولمة بكل إرهاصاتها، من تحرير التجارة الدولية، وتدويل الإنتاج وازدياد قوة التكتلات الاقتصادية العملاقة بدءاً من الاتحاد الأوروبي إلى النافتا، وغيرها.

وفي ظل هذه الظروف العالمية الراهنة، لنا أن نتساءل عن: ما مدى استيعاب الدول العربية لأهمية التكامل ـ التجارب ـ؟ ما هي معوقاته؟ وما آفاقه؟ وللإجابة عن هذه التساؤلات اخترنا ثلاثة محاور أساسية:

- المحور الأول: التكامل من حيث المفهوم، الأهداف والمقومات.
- المحور الثاني: تطورات تجارب التكامل الاقتصادي العربي.
- المحور الثالث: معوقات وأسباب فشل إقامة تكامل اقتصادي عربي.

بالإضافة إلى خاتمة، وضعنا فيها مجموعة من النتائج المتحصل عليها، وبناء عليها طرحنا بعض التوصيات، التي من شأنها أن تفتح آفاقاً عسى أن نصل بها إلى أحسن النتائج.

أولاً: التكامل من حيث المفهوم، الأهداف والمقومات

١ ـ مفهوم التكامل الاقتصادي

لم يكن التكامل الاقتصادي مفهوماً سهل التحديد، إذ تعددت التعريفات، وعلى كثرة التعريفات كثرت الانتقادات من قبل الاقتصاديين، مما أدى إلى عدم وجود تعريف متفق عليه بخصوصه، وحتى لا نخوض في جدلية تحديد مفهومه، يمكننا وضع تعريف للتكامل الاقتصادي لغرض البحث مؤداه: «إنه عبارة عن عملية تحقيق اعتماد متبادل بين اقتصاديات مجموعة من الدول بدرجات مختلفة قائمة على أسس معينة، مستخدمة في ذلك مداخل مختلفة بهدف زيادة وتدعيم القدرة الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء»[(١)]. ويلاحظ من التعريف تعدد أشكال التكامل الاقتصادي، التي تمثل مراحل تدريجية له، تتمثل في[(٢)]: النظام التفضيلي ـ المشروعات المشتركة ـ منطقة التجارة الحرة ـ الاتحاد الجمركي ـ السوق المشتركة ـ التكامل الاقتصادي».

٢ ـ أهداف التكامل الاقتصادي

يمكننا أن نوجز أهداف التكامل الاقتصادي فيما يلي[(٣)]:

- الحصول على مزايا الإنتاج الكبير.
- تيسير الاستفادة من مهارات الفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل على نطاق واسع.
- تسهيل عملية التنمية الاقتصادية.
- كما إن التكامل الاقتصادي يؤدي إلى تنويع الإنتاج بطريقة اقتصادية، وهذا قد يحمي اقتصاديات الدول الأعضاء من بعض الانتكاسات والتقلبات والسياسات الأجنبية.
- رفع مستوى رفاهية المواطنين.
- التقليل من الاعتماد على الخارج، وهذا ما يؤدي إلى محدودية التأثر بالتقلبات الاقتصادية والسياسية التي تحدث في المجتمعات خارج هذه المنطقة، خصوصاً إذا كان التكامل قد وصل إلى مرحلة متقدمة.

٣ ـ مقومات التكامل الاقتصادي

هناك عدة مقومات ينبغي أن تتوفر حتى يتعزز قيام التكامل ويضمن له البقاء

(١) يحيى عبد الغني أبو الفتوح، «تصور مستقبلي لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي: دراسة تحليلية لمعوقاته ووسائل تحقيقه،» **الإدارة العامة**، السنة ٤٢، العدد ١ (نيسان/ أبريل ٢٠٠٢)، ص ١٨٣.

(٢) محمد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها**، ٢ ج (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ٥٢.

(٣) عبد المطلب عبد المجيد، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي** (القاهرة: العربية للطباعة والنشر، ٢٠٠٣)، ص ٥٢ و٥٤.

والاستمرارية. من هذه المقومات ما هو اقتصادي، ومنها ما هو سياسي أو ثقافي. ولأن المقام لا يسع، فإننا سنكتفي بذكر المقومات الاقتصادية منها فقط، التي نوجزها فيما يلي(٤):

• توفر الموارد الطبيعية: وهو عامل أساسي لنجاح التكامل، حيث إن عدم توفر الموارد الطبيعية بشكل كاف لدى بعض الدول قد يعتبر حافزاً على دخولها في تكامل مع غيرها من الدول التي تتوفر على مثل تلك الموارد، محاولة الاستفادة من وفرة الموارد الطبيعية التي قد تنجم عن التكامل الاقتصادي.

• توفر عناصر الإنتاج اللازمة للعملية الإنتاجية: ويبرز هذا الجانب أهمية عنصر العمل الاختصاصي والفني الماهر لأهميته بالنسبة إلى العملية الإنتاجية وتحقيق الكفاءة فيها.

• توفر البنية الأساسية: ويقصد بها الطرق ووسائل النقل والاتصال....الخ، إذ يبرز هذا المقوم كعنصر هام في نجاح أي تكامل اقتصادي، لأنه حتى في ظل توفر حرية انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج فإن مدى التكامل وفاعليته يبقيان محدودين ما دامت الدول المتكاملة تفتقر إلى طرق ووسائل نقل بينها.

ثانياً: تطورات تجارب التكامل الاقتصادي العربي

١ ـ النظام التفضيلي (الاتفاقيات التفضيلية)

فيما يتعلق بالمعاملة التفضيلية بين الدول العربية، قام مجلس جامعة الدول العربية بعقد اتفاقية لتسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت (Transit) في أيلول/ سبتمبر ١٩٥٣. وقد ركّزت هذه الاتفاقية بشكل أساسي على التفضيلات الجمركية في شكل إعفاءات من الرسوم الجمركية للسلع الوطنية العربية المتبادلة بين الدول العربية.

وقد حددت الاتفاقية جداول بالسلع التي يتم تحريرها، وتم إدخال عدة تعديلات قبل التصديق عليها خلال الفترة من عام ١٩٥٤ إلى عام ١٩٥٩، ولكن تعثرت الاتفاقيات التفضيلية بحيث يمكن الحكم بفشلها نتيجة تخوف الدول الأعضاء من بعض المسائل الخاصة بالإغراق، والأثر في التنمية، مما دفع ذلك بمجلس جامعة الدول العربية في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٠ إلى إعطاء الحق لأي دولة عضو في اتخاذ الإجراءات التي تراها لمواجهة هذه المخاوف؛ الأمر الذي ساعد على تعثر تنفيذ الاتفاقية، وبذلك أصبح للدولة حق الخلع من الاتفاقية(٥).

(٤) فليح حسن خلف، **العلاقات الدولية** (عمّان: مؤسسة الورق للنشر، ٢٠٠٠)، ص ١٧٧.

(٥) جامعة الدول العربية، «مسيرة التكامل الاقتصادي العربي في بعض المجالات،» ورقة قدمت إلى: مؤتمر تجارب التكامل الاقتصادي في أوروبا والعالم العربي، كلية الحقوق جامعة الإسكندرية بالتعاون مع معهد الشؤون الدولية، روما، تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩، ص ٤ ـ ٥.

وأمام تعثر تطبيق الاتفاقية قام المجلس في شباط/ فبراير ١٩٨١ بوضع اتفاقية للتبادل التجاري بين الدول العربية التي أصبحت واجبة التطبيق في بداية عام ١٩٨٣. إلا أنها تعثرت أيضاً رغم اقتصارها على المؤسسين.

٢ ـ المشروعات المشتركة

فيما يتعلق بالتجربة العربية يمكن تصنيف المشروعات المشتركة بين الدول العربية من حيث الاتفاقيات إلى ثلاث مجموعات:

- مشروعات ميثاق طرابلس التي أدت الخلافات السياسية إلى عدم فاعليتها.
- مشروعات ثنائية.
- مشروعات متعددة الأطراف.

كما شهدت المشروعات العربية المشتركة من حيث التطور الزمني ثلاث فترات، الفترة الأولى حتى بداية السبعينيات وقد اتسمت بالجمود، الفترة الثانية حتى أواخر الثمانينيات حيث زاد عدد المشروعات العربية المشتركة بصورة فعالة، والفترة الثالثة فترة التسعينيات حتى الآن، التي انخفض فيها الاهتمام بالمشروعات العربية، وربما يرجع السبب الجوهري في ذلك إلى حرب الخليج.

وفي دراسة لمجلس الوحدة العربية الاقتصادية في أوائل الثمانينيات، اتضح أن غالبية المشروعات المشتركة في الدول العربية لا تعد مشروعات متكاملة، ويؤخذ على معظم هذه المشروعات عدم ارتباطها بالاقتصاد القومي[٦]. كما إن تطور المشروعات لم يرق إلى المستوى المأمول سواء على المستوى القطاعي أو على المستوى الجغرافي. فعلى المستوى القطاعي يغلب على اقتصاديات الدول العربية القطاع الخدمي، وضعف الإنتاجية، وضعف التشابك القطاعي، مما انعكس ذلك على طبيعة المشروعات المشتركة.

فمن الجدول الرقم (١) يتضح أن توزيع المشروعات المشتركة لا يختلف كثيراً عن أشكال التوزيع القطرية، فثلثا عدد المشروعات المشتركة ينفرد بها قطاع التمويل والمصارف ومشروعات غير سلعية أخرى (وهي البناء والتشييد والنقل والسياحة والفنادق) (١٨٧)، أما الصناعات التحويلية فكان عددها ٨٦، في حين يتضاءل عدد الصناعات الاستراتيجية إلى ثمانية مشروعات، والزراعة إلى ١٣ مشروعاً، ومن حيث رؤوس الأموال الاسمية لتلك المشروعات يستحوذ قطاع التمويل والتشييد والنقل على ثلثي رؤوس الأموال للمشروعات.

(٦) **ندوة المشروعات العربية المشتركة، القاهرة ١٤ ـ ١٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٤**، تحرير العلمي أحمد جامع ([عمّان]: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية؛ القاهرة: معهد التخطيط القومي؛ الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٧٦)، ص ٩٠٧ ـ ٩٠٨.

الجدول الرقم (١)
عدد المشروعات المشتركة ونصيبها من رؤوس الأموال الاسمية

البيان	عدد المشروعات المشتركة	النسبة (بالمئة)	النصيب من رؤوس الأموال (بالمئة)
قطاع التمويل والمصارف	٩٧	٣٣	٤٦,٦
مشروعات غير سلعية أخرى	٩٠	٣٠,٦	٢٢,٣
مشروعات صناعية تحويلية	٨٦	٢٩,٣	١٤,٥
صناعة استراتيجية	٠٨	٢,٧	١١,٨
مشروعات زراعية	١٣	٤,٤	٥,٥
	٢٩٤	١٠٠	

المصدر: مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، «تجربة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في إقامة المشروعات الصناعية العربية المشتركة،» ورقة قدمت إلى: ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة، قطر ٢٨ ـ ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢، ص ٥٨٥.

ويتضح أن التوزيع القطاعي للمشروعات المشتركة كان شديد الشبه بتوزيع الاستثمارات في خطط التنمية القطرية؛ مما يعني أن المشروعات المشتركة استجابت لطبيعة الهيكل الاقتصادي القائم، وهو ما يؤدي إلى القول إن المشروعات المشتركة أسهمت في تدعيم الخلل القائم وليس علاجه(٧). ويرجع ذلك إلى عدم اهتمام مجلس الوحدة الاقتصادية وغيرها من الجهات المعنية بالتكامل، بالعمل على زيادتها والتنسيق بينها في إطار استراتيجية تنموية عربية متكاملة. بحيث تؤدي أيضاً إلى زيادة توازن النمو بينها وتخفيف التبعية الخارجية بين الدول العربية عند إقامة هذه المشروعات التي غلب عليها الطابع الثنائي وإقامتها خارج إطار المنظمات المتخصصة وخاصة المشروعات العربية الأجنبية. فلقد أوضحت إحدى الدراسات أن من بين ١٥١ مشروعاً مشتركاً بلغ عدد المشروعات العربية (٩٣) مشروعاً بنسبة (٣٨ بالمئة)، في حين كانت المشروعات العربية الأجنبية تمثل (٦٢ بالمئة)(٨).

وبغضّ النظر عن كون المشروعات المشتركة تكاملية، من الملاحظ وجود خلل في التوزيع الجغرافي لها. فهناك أكثر من (٧٢ بالمئة) من الاستثمار الصناعي المشترك تركز في عدد قليل من الدول العربية، في حين أن دولتي السودان وموريتانيا لا يتجاوز نصيبهما (٠,٤٨ بالمئة) من حجم الاستثمار متمثلاً في أربعة مشروعات صغيرة(٩). ومن ثم يمكن القول إن

(٧) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، «تجربة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في إقامة المشروعات الصناعية العربية المشتركة،» ورقة قدمت إلى: ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة، ٢٨ -٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢، ص ٥٨٥.

(٨) سعود سميح، «عرض عام للمشروعات الصناعية المشتركة حسب المجالات التي تغطيها ندوة المشروعات العربية المشتركة،» منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، ص ٤٢-٤٤.

(٩) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، المصدر نفسه، ص ٥٨٧.

توطين المشروعات كان تبعاً لتوافر المزايا النسبية التقليدية للموقع، وبحيث يتراجع هدف التكامل القومي إلى مرتبة تالية. وربما يسوغ ذلك بعدم وجود معايير تخطيط ـ تستند إلى أولويات توازن النمو الإقليمي على المدى الطويل ـ بدلاً من معايير تخطيط المشروع الفرد التي تستند إلى تحقيق أكبر منفعة تجارية للمشروع على المدى الطويل.

وفي فترة التسعينيات لم يتغير الوضع كثيراً عن الثمانينيات، فبالرغم من زيادة المشروعات المشتركة (متمثلة في زيادة حجم الاستثمارات العربية البينية) إلا أنها ما زالت دون المستوى المطلوب مقارنة بأحجام التدفقات الاستثمارية العربية إلى الأقاليم والتجمعات الاقتصادية غير العربية، فلقد زاد إجمالي الاستثمارات البينية من ٤٠٠,٨ مليون دولار عام ١٩٩٠ إلى ١٥٨,٦ مليون دولار عام ١٩٩٧، ولكن ذلك لا يمثل سوى (٢ بالمئة) من إجمالي الاستثمارات العربية خارج المنطقة العربية[١٠]. كما إنه لم يحدث تغير في التوزيع القطاعي، فما زال قطاع الخدمات والسياحة يحتل المرتبة الأولى. وعلى مستوى التوزيع الجغرافي، يلاحظ تركز هذه الاستثمارات في عدد قليل من الدول حيث تعد مصر والسودان أكثر الدول حصولاً عليها خلال الفترة الممتدة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٧. ومن ثم فإن مسيرة المشروعات المشتركة لم تكن ذات تأثير تكاملي خاصة بعد حرب الخليج وما أحدثته من فقدان الثقة بين الدول العربية.

٣ ـ منطقة التجارة الحرة

أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥ قراراً بإعداد مشروع برنامج تنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة حرة عربية كبرى. وقد تم إقرار المشروع بالفعل في شباط/ فبراير ١٩٩٧ بهدف تحقيق التحرير الكامل للتجارة البينية بين الدول العربية على مراحل سنوية متدرجة طبقاً لجدول زمني مدته عشر سنوات ابتداء من كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨. «لقد صادق على هذه الاتفاقية ١٩ دولة عربية، حيث تتيح المادة ٦ والمادة ٥ من الاتفاقية إقامة مثل هذه المنطقة بين الدول العربية الأعضاء في الاتفاقية. هذا من جهة، ومن جهة أخرى تنسجم إقامة هذه الاتفاقية مع التوجهات العالمية المتمثلة بإقامة تكتلات اقتصادية كبيرة بحيث تستطيع التعامل مع المستجدات الاقتصادية على الساحة الدولية المتزامنة مع ظاهرة العولمة بفعل انفتاح الأسواق العالمية على بعضها البعض بعد إقرار إنشاء منظمة التجارة الدولية وباتباع غالبية الدول العربية إجراءات تزيد من تبنّيها لاقتصاد السوق وتقاربها في أسلوب إدارة اقتصادياتها الوطنية.

وقد نص البرنامج التنفيذي على أن يتم خفض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بنسبة ١٠ بالمئة في السنة من تلك التي كانت سائدة في ٣١/ ١٢/ ١٩٩٧م، بحيث تصل هذه الرسوم والضرائب إلى مستوى الصفر في عام ٢٠٠٧، ليتحقق معها التحرير الكامل للسلع ذات المنشأ العربي من أية رسوم وضرائب عند دخولها الأسواق الغربية، ولكي

(١٠) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٠** (القاهرة: الجامعة، ٢٠٠٠)، ص ١٥٣.

تعامل هذه السلع معاملة السلع الوطنية المماثلة. كما نص البرنامج التنفيذي على الإزالة الفورية لكافة القيود غير الجمركية المفروضة على السلع العربية كالقيود الإدارية والكمية والنقدية. كما أتاح البرنامج التنفيذي للدول الراغبة بالحصول على استثناءات لبعض السلع من تطبيق التخفيض التدريجي من الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل أو فرض قيود غير جمركية عليها وذلك في حدود ضيقة ولفترة زمنية لا تتعدى أربع سنوات، على أن تتقدم تلك الدول بطلب يثبت إمكانية وقوع ضرر اقتصادي عليها كاحتمال حدوث خلل واضح في ميزان مدفوعاتها أو ضرر بالنسبة إلى تشغيل الأيدي العاملة، أو احتمال تعريض صناعتها الناشئة إلى أخطار فعلية، على أن تتم متابعة حالات الاستثناء من قبل لجان مختصة تشارك فيها. وبحلول ٠١/ ٠١/ ٢٠٠٢م تضيف الاتفاقية، يجب أن تكون التخفيضات قد وصلت إلى ٥٠ بالمئة من إجمالي الرسوم والضرائب التي كانت سائدة في ٣١/ ١٢/ ١٩٩٧م، وهناك إقرار لتعجيل فترة التخفيض بحيث تلغى كافة هذه القيود عام ٢٠٠٥ بدلاً من عام ٢٠٠٧، والنظر بصورة جدية لتطوير منطقة التجارة الحرة الكبرى إلى اتحاد جمركي وسوق عربية مشتركة»[١١].

بلغ عدد الدول العربية التي انضمت حتى الآن إلى منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى (١٧) دولة عربية هي (المملكة الأردنية الهاشمية، الإمارات العربية المتحدة، البحرين، تونس، السودان، السعودية، سورية، العراق، سلطنة عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب واليمن). أما الدول التي لم تنضم بعد فهي (الجزائر، جيبوتي، الصومال، جزر القمر وموريتانيا)، علماً أن موريتانيا صادقت على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية. بحلول عام ٢٠٠٤ بلغ التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل (٨٠ بالمئة) من تلك التي كانت مطبقة في ٣١/ ١٢/ ١٩٩٧، وذلك تنفيذاً لتوجيهات القمة وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم ١٤٣١ تاريخ ٣١/ ٢/ ٢٠٠٣، الذي حدد نسبة التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل التي يتم تطبيقها في ١/ ١/ ٢٠٠٤ بنسبة (٢٠ بالمئة) ليصل إجمالي التخفيض إلى (٨٠ بالمئة) من تلك التي كانت عليها في ٣١/ ١٢/ ١٩٩٧، وقد زود كل من الدول التالية الأمانة العامة بعدد من البلاغات الصادرة إلى المنافذ الجمركية بتطبيق هذه النسبة ابتداء من ١/ ١/ ٢٠٠٤ والدول هي (المملكة العربية السعودية، مملكة البحرين، الإمارات العربية المتحدة، الجمهورية العربية السورية، دولة قطر، المملكة المغربية، جمهورية مصر العربية، المملكة الأردنية الهاشمية، الجمهورية اللبنانية، سلطنة عُمان، جمهورية السودان).

وفي ضوء قيام الدول العربية بتحرير التجارة البينية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتخفيض التعريفة الجمركية على الواردات العربية، ارتفعت قيمة التجارة العربية البينية (الصادرات البينية + الواردات البينية) انظر الجدول الرقم (٢).

(١١) عصام خوري، «مناطق التجارة الحرة كمحفز للإصلاح الاقتصادي ومنشط للتجارة البينية العربية،» الجمعية الاقتصادية السورية، <http://www.mafhoum.com/syr/articles_02/khoury/khoury.htm>، ص ٥.

الجدول الرقم (٢)

قيمة التجارة العربية البينية من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٢ بمليار دولار

السنوات / التصنيف	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
التجارة العربية البينية	٢٢,٧	٢٢	٢٤,١	٢٣,٤	٢٤,١	٢٤,٥	٢٧	٢٨	٢٦,٢	٢٧	٣١,٣	٣٣,٥	٣٩,٦
الصادرات العربية البينية	١٣,٩	١٣,٣	١٣,٦	١٣,٤	١٣,٦	١٣,٥	١٤,٦	١٥,٨	١٣,٧	١٤	١٦,٣	١٧,٧	٢١,٣
الواردات العربية البينية	٨,٨	٨,٧	١٠,٥	١٠	١٠,٥	١١	١٢,٤	١٢,٢	١٢,٥	١٣	١٥	١٥,٧	١٨,٢

المصدر: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة [وآخرون]، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٣** (القاهرة: الجامعة، ٢٠٠٣)، الاستبيان الاحصائي.

ارتفعت قيمه التجارة العربية البينية من (٢٧) مليار دولار عام ١٩٩٩ إلى (٣١,٣) مليار دولار عام ٢٠٠٠، وبنسبة نمو بلغت (١٥,٩ بالمئة)، وارتفعت من (٣٣,٥) مليار دولار عام ٢٠٠١ إلى (٣٩,٦) مليار دولار عام ٢٠٠٢ وبنسبة نمو بلغت (١٨,٢ بالمئة)، وبلغت خلال عام ٢٠٠٢ ما نسبته (٩,٥ بالمئة) من إجمالي التجارة الخارجية العربية البالغة (٤١٦,٣) مليار دولار (استناداً إلى **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** ـ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣)، علماً أن قيمة التجارة العربية البينية بلغت قبل تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام ١٩٩٦ ما مجموعه (٢٧) مليار دولار، وفي عام ١٩٩٧ بلغت (٢٨) مليار دولار، وارتفعت قيمة الصادرات العربية البينية من (١٤) مليار دولار عام ١٩٩٩ إلى (١٦,٣) مليار دولار عام ٢٠٠٠، وبنسبة نمو بلغت (١٦,٤ بالمئة)، وارتفعت من (١٧,٧) مليار دولار عام ٢٠٠١ إلى (٢١,٣) مليار دولار عام ٢٠٠٢ وبنسبة نمو بلغت (٢٠,٣ بالمئة) مقارنة بإجمالي الصادرات العربية الخارجية البالغة (٢٤١) مليار دولار. وارتفعت قيمه الواردات العربية البينية من (١٣) مليار دولار عام ١٩٩٩ إلى (١٥) مليار دولار عام ٢٠٠٠ وبنسبة نمو بلغت (١٥,٣ بالمئة)، وارتفعت من (١٥,٧) مليار دولار عام ٢٠٠١ إلى (١٨,٢) مليار دولار عام ٢٠٠٢ وبنسبة نمو بلغت (١٥,٩ بالمئة) مقارنة بإجمالي الواردات العربية الخارجية البالغة (١٧٥,٣) مليار دولار. وقد سجل جميع الدول العربية تقريباً ولأول مرة زيادة في قيمة صادراتها البينية، ونجمت هذه الزيادة عن التوجه نحو الاعتماد المتزايد للدول العربية على التبادل التجاري البيني وزيادة انفتاح الأنظمة التجارية العربية على بعضها في إطار قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وعلى صعيد مساهمة الدول العربية في قيمة التجارة العربية البينية، فقد احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى من حيث قيمة التجارة العربية البينية، حيث بلغت عام ٢٠٠١ ما مجموعه (٨٠٦٤,٦) مليون دولار، ارتفعت إلى (٩٨٤٤,٩) مليون دولار عام ٢٠٠٢ وبنسبة نمو بلغت (٢٢ بالمئة)، ثم جاءت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية، حيث بلغت قيمة تجارتها العربية البينية عام ٢٠٠١ ما مجموعه (٤٤٩١) مليون دولار، ارتفعت إلى (٤٩٠٥,٧) مليون دولار عام ٢٠٠٢ وبنسبة نمو بلغت (٩,٢ بالمئة)، ثم جاءت سلطنة عُمان والعراق والأردن في المرتبة الثالثة والرابعة والخامسة بقيمة (٣٣١٠,٣) (٢٣٥٨,٢) (٢٣٢٥,٣) مليون دولار على التوالي.

أما من حيث الأهمية النسبية للتجارة العربية البينية فقد احتلت الصومال المرتبة الأولى وبنسبة (٦٠,٩ بالمئة) من إجمالي تجارتها البينية، ثم جيبوتي بنسبة (٣٥,٨ بالمئة) ثم الأردن بنسبة (٢٩,٨ بالمئة) ثم جاءت السودان وسلطنة عُمان والعراق وسورية بنسب بلغت (٢٧,٧ بالمئة) (١٩,٥ بالمئة) (١٧,٣ بالمئة) (١٦,١) على التوالي.

الجدول الرقم (٣)
ترتيب التجارة العربية البينية حسب الأهمية مع نسبة التجارة العربية البينية من إجمالي التجارة الخارجية حسب الدولة عام ٢٠٠٢

الترتيب	اسم الدولة	إجمالي التجارة البينية (مليون دولار)	إجمالي التجارة الإجمالية (مليون دولار)	نسبة التجارة البينية للدولة من التجارة الإجمالية (بالمئة)
١	السعودية	٩٨٤٤,٩	١٠٣٦٥٧,٦	٩,٤
٢	الإمارات	٤٩٠٥,٧	٨٨٧٣٢,٠	٥,٥
٣	عُمان	٣٣١٠,٣	١٦٩٦٩,١	١٩,٥
٤	العراق	٢٣٥٨,٢	١٣٦٣٧,١	١٧,٣
٥	الأردن	٢٣٢٥,٣	٧٧٨٩,٧	٢٩,٨
٦	مصر	٢١٩٧,٨	١٩٦٦٩,٣	١١,٢
٧	الكويت	١٩٠٥,١	٢٤٢٨٣,٤	٧,٨
٨	سورية	١٨٤٧,١	١١٤٤٨,٨	١٦,١
٩	المغرب	١٧١٠,٦	١٩٧٠٤,١	٨,٦
١٠	قطر	١٣٥٧,٢	١٥٨٣٢,٤	٨,٥
١١	تونس	١٣٠٨,٢	١٧٨٩١,٩	٧,٣
١٢	ليبيا	١٢٤٤,٩	١٥٣٤٨,٧	٨,١
١٣	البحرين	١٢٢٦	١٠٠٧٤,٦	١٢,١
١٤	السودان	١٢١٨,٣	٤٣٩٥,٥	٢٧,٧
١٥	لبنان	١٢٠٤,٨	٧٤٦٤,٢	١٦,١
١٦	الجزائر	٩٣٦,٩	٣٠٧٢٠,٠	٣
١٧	اليمن	٧١٦,٨	٦٢٦٠,٠	١١,٤
١٨	جيبوتي	٣٠١,٤	٨٤٠,٩	٣٥,٨
١٩	الصومال	٢٨٢,٣	٤٦٣,١	٦٠,٩
٢٠	موريتانيا	٧٧,٣	١٠٧٦,١	٧,١

المصدر: المصدر نفسه.

ومن حيث مساهمة الدول العربية في الصادرات العربية البينية لعام ٢٠٠٢، تعتبر السعودية أكبر مصدّر إلى الدول العربية بقيمة (٧,٩) مليار دولار، كما تشكل صادراتها إلى الدول العربية حوالى (٣٧,٢ بالمئة) من إجمالي الصادرات العربية البينية، يلي ذلك

الإمارات العربية المتحدة بقيمة (٢,٨) مليار دولار وبنسبة (١٣,٣ بالمئة) من إجمالي الصادرات العربية البينية.

ويلاحظ أن قيمة الصادرات العربية البينية لبعض الدول العربية وصلت عام ٢٠٠٢ ولأول مرة إلى ما يزيد على (مليار دولار)، وهي سورية بقيمة (١,٣) مليار دولار، والأردن بقيمة (١) مليار دولار، والعراق بقيمة (١,٣) مليار دولار، بالإضافة إلى سلطنة عُمان (١,٢) مليار دولار.

وقد شكّلت المواد الخام والوقود المعدني ما نسبته (٥٢,٢ بالمئة) من إجمالي الصادرات العربية البينية، تليها في المرتبة الثانية الأغذية والمشروبات بنسبة (١٨,٢ بالمئة)، ثم المواد الكيماوية بنسبة (١٦,٢ بالمئة)، والصناعات بنسبة (٧,٩ بالمئة)، والآلات ومعدات النقل بنسبة (٥,٥ بالمئة)، كما هو مبين في الجدول الرقم (٤):

الجدول الرقم (٤)
هيكل الصادرات والواردات العربية البينية عام ٢٠٠٢

البند السلعي	نسبة الصادرات العربية البينية (بالمئة)	نسبة الواردات العربية البينية (بالمئة)
المواد الخام والوقود المعدني	٥٢,٢	٤٢,٧
الأغذية والمشروبات	١٨,٢	١٨,٧
المواد الكيماوية	١٦,٢	١٧,٦
الآلات ومعدات النقل	٥,٥	٧,٦
المصنوعات	٧,٩	١٣,٤
المجموع	١٠٠	١٠٠

المصدر: المصدر نفسه.

إن هذه الصورة لهيكل التجارة البينية العربية بل والتجارة الخارجية العربية تعكس عملياً حال هيكل الإنتاج العربي الذي يشير إلى انخفاض واضح للصناعة التحويلية في إجمالي الناتج المحلي العربي، بحيث وكما يشير إلى هذا بعض الإحصائيات «أنها لا تتجاوز الـ ١,٣ بالمئة من هذا الناتج، يقابلها انخفاض حصة الزراعة أيضاً في الناتج إلى ما بين ١٢,٣ بالمئة و١٢,٧ بالمئة خلال الفترة ١٩٩٠ ـ ١٩٩٩»[١٢].

وفي جانب الواردات العربية البينية، تعتبر الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمُان، أكبر المستوردين من الدول العربية بقيمة (٢,١) مليار دولار، وتشكل الورادات البينية لكل

(١٢) المصدر نفسه، ص ١١.

منهما (١١,٦ بالمئة) من إجمالي الواردات العربية البينية، وتأتي المملكة العربية السعودية كثاني مستورد من الدول العربية بقيمة (١,٩) مليار دولار وبنسبة (١٠,٥ بالمئة) من الواردات العربية البينية، وتلي ذلك مصر بقيمة (١,٥) مليار دولار وبنسبة (٧,٣ بالمئة) من إجمالي الواردات العربية البينية.

ومن حيث تركيبة الواردات العربية فقد احتلت المواد الخام والوقود المعدني المرتبة الأولى من حيث حصتها في الواردات البينية وبنسبة (٤٢,٧ بالمئة)، تلتها الأغذية والمشروبات بنسبة (١٨,٧ بالمئة)، ثم المواد الكيماوية بنسبة (١٧,٦ بالمئة)، والصناعات بنسبة (١٣,٤ بالمئة)، والآلات والمعدات بنسبة (٧,٦ بالمئة)، كما هو مبين أيضاً في الجدول الرقم (٤).

تميزت اتجاهات التجارة البينية بالتركز سواء من جانب الصادرات أو الواردات على عدد محدود من الشركاء التجاريين، حيث إن التبادل التجاري البيني يتم في غالبيته بين دول عربية مجاورة لبعضها البعض، وعلى سبيل المثال تظهر بيانات عام ٢٠٠٢ أن الصادرات البينية لسلطنة عُمان تركزت في دولة مجاورة واحدة هي الإمارات العربية المتحدة بنسبة (٨٠ بالمئة)، وتركزت الصادرات البينية للبحرين في دولتين مجاورتين هما السعودية والإمارات بنسبة (٣٤ بالمئة) و(٢٤ بالمئة) على التوالي، كما تركزت الصادرات البينية للأردن مع كل من العراق والسعودية بنسبة (٤٢ بالمئة) و(١٤ بالمئة) على التوالي، ويتجه نصف الصادرات البينية لتونس إلى ليبيا، كما يتجه نصف صادرات الجزائر البينية إلى المغرب، وفي جانب الواردات بلغت الواردات البينية للأردن من العراق (٦٠ بالمئة) من إجمالي وارداتها البينية وهي في غالبيتها واردات نفطية، وبلغت نسبة واردات عُمان من الإمارات حوالى (٨٣ بالمئة)، ونسبة واردات السودان من السعودية حوالى (٦٥ بالمئة) كما يأتي ما يزيد على نصف الواردات البينية إلى ليبيا من تونس، ويأتي حوالى (٤٣ بالمئة) من الورادات البينية إلى موريتانيا من الجزائر.

في ضوء ما تقدم يلاحظ أن حجم التبادل التجاري البيني لا يزال يتسم في غالبيته بالتركز بين دول عربية مجاورة لبعضها البعض، كما أن الجهود الإنمائية العربية القطرية منها أو القومية كانت وما زالت قاصرة إلى حد بعيد ولم تستطع إحداث تطوير واضح في الهيكل الإنتاجي العربي. بمعنى أن جهود العمل الاقتصادي العربي المشترك بكل مظاهره ومحاولاته ومداخله لم تتمكن من إحداث تطوير عميق في البنية الإنتاجية العربية، وبقيت هذه الاقتصاديات أكثر اعتماداً على الصناعات الخفيفة والصناعات الاستخراجية بالدرجة الأولى، وعليه فإن متطلبات التطوير والتحديث تستوجب القيام بجهود إضافية مكثفة على المستويين القطري والعربي لرفع دور الصناعة التحويلية إلى الناتج الإجمالي.

إن نجاح هذه الاتفاقية في التقدم نحو اتحاد جمركي ثم سوق مشتركة يتطلب إزالة العقبات التي تعترضها وعلاج آثارها، ومن أهم هذه العقبات:

ـ الاستثناءات التي أتاحتها المادة ١٥ من الاتفاقية.

ـ غياب الشفافية والمعلومات حول التعامل التجاري.

ـ التمييز في المعاملة الضريبية.

ـ تعدد القيود غير الجمركية: التي ما تزال تشكل العقبة الرئيسية أمام تفعيل منطقة التجارة العربية بعدم إزالة كافة القيود الإدارية أو النقدية أو الكمية أمام حرية انتقال السلع، وهناك مجموعة من القيود الفنية واشتراطاتها. ولقد نص البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى على لزوم تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية على السلع المستوردة من الدول الأعضاء، وذلك فيما يتعلق بالمواصفات والمقاييس، الأمر الذي ينسجم مع الاتفاقات الدولية[١٣].

ـ طول الفترة الزمنية اللازمة لتنفيذ الاتفاقية، مما يلقي بظلال من الشك في فاعليتها[١٤].

٤ ـ الاتحاد الجمركي

ليس هناك تجارب في إقامة اتحاد جمركي سوى تجربة مجلس التعاون الخليجي، التي أمكن من تحليلها خلال الفترة من ١٩٨١ حتى ١٩٩٨ اكتشاف أحد معوقات التكامل الاقتصادي العربي، وهو البطء وعدم الجدية في إنجاز الاتفاقيات الاقتصادية وتفعيلها[١٥].

فمع بداية مجلس التعاون الخليجي العربي عام ١٩٨١، وصدور الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول الخليج العربية، تم الاتفاق على توحيد التعريفة الجمركية وتطبيقها تدريجياً خلال خمس سنوات من تاريخ نفاذ هذه الاتفاقية[١٦]، ولكن لم يصدر أي اتفاق حتى عام ١٩٨٧، حيث أكد المجلس الأعلى ضرورة قيام لجنة التعاون المالي والاقتصادي باستكمال مشاوراتها للوصول إلى توحيد التعريفة الجمركية. وأكد ذلك إعلان المنامة عام ١٩٨٨، ثم الدورة العاشرة ١٩٨٩م التي أكدت مرة أخرى ضرورة توحيد التعريفة الجمركية خلال مدة أقصاها ثلاث سنوات اعتباراً من ١٩٩٠. ولم تشهد السنوات الثلاث التالية أية اتفاقيات لتحقيق ذلك. فقرر المجلس عام ١٩٩٢ (الدورة ١٣) تكليف لجنة التعاون المالي والاقتصادي بوضع مشروع نظام متكامل لتوحيد التعريفة الجمركية. وفي الدورة ١٤ عام ١٩٩٣ قرر المجلس إعطاء المزيد من الوقت للاتفاق على التعريفة. ومع ظهور مشاكل توحيد التعريفة، قرر

(١٣) المصدر نفسه، ص ٩.

(١٤) علي العناني، «تحديات التجارة العربية،» **مجلة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية**، السنة ١١، العدد ١٧ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨)، ص ٨٤-٨٥.

(١٥) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **قرارات العمل المشترك**، ط ٥ (الرياض: الأمانة العامة للمجلس، ١٩٩٨).

(١٦) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، «المادة الرابعة من الاتفاقية الاقتصادية،» (الرياض، الأمانة العامة للمجلس، ١٩٩٢)، ص ٦.

المجلس في الدورة ١٦ عام ١٩٩٥ ضرورة إيجاد حل ينسجم مع قرارات الاتفاقية الموحدة، وتتوافر فيه المرونة للحصول على الإجماع.

ومنذ عام ١٩٩٥ حتى عام ١٩٩٨ خرجت قرارات متعددة لحل مشاكل التعريفة الموحدة مثل الاتفاق على نقطة الدخول الواحدة وآلية التحصيل وإعادة التحصيل. وفي عام ١٩٩٨ (الدورة ١٩)، تم اعتماد الجدول الزمني لإقامة الاتحاد الجمركي، بحيث يبدأ العمل ابتداء من آذار/ مارس ٢٠٠١، على أن ينتهي حل المشاكل المطروحة عام ١٩٩٩. وما لبث أن تم تأجيل العمل بالاتحاد الجمركي عام ١٩٩٩ (الدورة ٢٠) إلى آذار/ مارس ٢٠٠٥.

٥ ـ السوق المشتركة

لقد أصدر المجلس الاقتصادي العربي عام ١٩٦٤ موافقته على إنشاء السوق العربية المشتركة اعتقاداً منه بأن عدم تحقيق أهداف التكامل يكمن في قصور في الآلية. وكان الهدف الرئيسي من هذا القرار هو تحرير التجارة بين الدول الأعضاء عن طريق إعفائها من الرسوم الجمركية تدريجياً؛ وذلك بهدف الوصول إلى منطقة التجارة الحرة كخطوة أولى نحو تحقيق السوق المشتركة(١٧). وتم بالفعل إلغاء جميع الرسوم الجمركية اعتباراً من سنة ١٩٧١ بين أربع دول هي: الأردن، سورية، العراق ومصر ثم بعد ذلك ليبيا. ولكن تعثرت تجربة السوق المشتركة؛ مما أدى إلى تشكيل عدة لجان، والاتجاه إلى إبرام اتفاقية لتيسير التبادل التجاري بين الدول العربية.

وعلى مستوى الاتفاقيات بين الدول العربية لتسهيل السوق المشتركة بداية من الخمسينيات، أبرم العديد من الاتفاقيات في ما يتعلق بتشجيع انتقال رؤوس الأموال، منها:

ـ اتفاقية تسوية المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال عام ١٩٥٣.

ـ اتفاقية رؤوس الأموال العربية وانتقالها بين البلدان النامية، التي طبقت عام ١٩٧٢، وصدقت عليها ثماني دول.

ـ اتفاقية الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بهدف تمويل المشروعات الإنمائية بقروض ميسرة وبدأ نشاطه عام ١٩٧٤، واتفاقية صندوق النقد العربي التي طبقت عام ١٩٧٧، ويضم الصندوق جميع الدول العربية. ويهدف إلى القيام بوظائف صندوق النقد الدولي في الدول العربية، من تقديم رؤوس أموال للدول العربية لتحقيق أهداف معينة وبشروط معينة وتمويل مشروعات التنمية، وتقديم الدعم المالي والفني لبرنامج الإصلاح الهيكلي بهدف معالجة الاختلال في موازين المدفوعات وإعادة هيكلة الاقتصاديات العربية.

(١٧) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، **قرار إنشاء السوق العربية المشتركة** (القاهرة: الأمانة العامة، ١٩٩٦).

إلى جانب بذل الجهود المباشرة وغير المباشرة لتنمية التجارة العربية في البلدان العربية[١٨].

وبالرغم من ذلك، يلاحظ من تتبع تطور تدفق الاستثمارات العربية البينية ضآلة الأموال العربية المستثمرة في المنطقة العربية مقارنة بضخامة الأرصدة المالية الموظفة في الخارج.

وعلى صعيد العمل العربي المشترك، استحوذ مجال دعم التعاون والتكامل بين الموارد البشرية العربية والقضايا المتعلقة بحرية انتقال العمالة بين الدول العربية، وتذليل العقبات التي تواجهها على جانب من اهتمامات منظمة العمل العربية، حيث تمكنت من «إصدار ١٩ اتفاقية و٨ توصيات عربية من بينها ٤ اتفاقيات وتوصية ذات العلاقة الصريحة بالنهوض بالتشغيل في الوطن العربي وهي:

- اتفاقية العمل العربية رقم ٢ لعام ١٩٦٧ بشأن تنقل الأيدي العاملة.
- اتفاقية العمل العربية رقم ٤ لعام ١٩٧٥ بشأن تنقل الأيدي العاملة (معدلة).
- اتفاقية العمل العربية رقم ٩ لعام ١٩٧٧ بشأن التوجيه والتدريب المهني.
- اتفاقية العمل العربية رقم ١٤ لعام ١٩٨١ بشأن حق العامل العربي في التأمينات الاجتماعية عند تنقله في أحد الأقطار العربية.
- توصية العمل العربية رقم ٢ لعام ١٩٧٧ بشأن التوجيه والتدريب المهني.

هذا فضلاً عن جهود منظمة العمل العربية في إعداد الاستراتيجيات المتعلقة بالقوى العاملة العربية، فقد تم إقرار واعتماد ثلاث استراتيجيات عربية قطاعية في مجال عمل واختصاصات المنظمة، وذلك خلال دورات انعقاد مؤتمر العمل العربي، وهذه الاستراتيجيات هي:

- استراتيجية تنمية القوى العاملة العربية (١٩٨٥).
- الاستراتيجية العربية للتشغيل (١٩٩٣).
- الاستراتيجية العربية للتأمينات الاجتماعية (١٩٩٩).

وتأكيداً للسياسات والتوجهات التي أقرتها اتفاقيات العمل العربية في مجالات تنقل الأيدي العاملة بين دول الوطن العربي، أصدر مؤتمر العمل العربي في دورته الثانية والثلاثين (الجزائر، شباط/ فبراير ٢٠٠٥)، إعلان مبادئ بشأن تيسير تنقل الأيدي العاملة العربية تتضمن ستة محاور رئيسية من بينها:

- «محور التعاون بين الدول العربية من أجل التوظيف الأمثل للقوى العاملة في الدول العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي.

(١٨) يونس أحمد البطريق، **السياسات الدولية في المالية العامة** (الإسكندرية: الدار الجامعية، ١٩٩٩).

ـ محور إقرار مبدأ أولوية العمل، حيث نص الإعلان على الموافقة على مبدأ أولوية العمل لمواطني الدولة أولاً، والعمال العرب وفق احتياجات دولة الاستقبال ثانياً.

ـ محور الحماية والحقوق التي يتمتع بها العمال العرب المتنقلين بصورة شرعية للعمل في دولة عربية أخرى، وفي مقدمتها المساواة في الحقوق الناتجة من العمل، التي يتمتع بها عمال الاستقبال.

ـ محور آليات العمل الوطنية المشرفة على عمليات تنقل الأيدي العاملة، وأهمية تطوير إدارة العمل والأجهزة، وإنشاء قاعدة بيانات متكاملة تخدم خطط التنمية الوطنية، وتحقق التنسيق على المستوى القومي مع الدول العربية الشقيقة في إطار من التكامل الاقتصادي»[١٩].

لكن أجمعت الآراء، على أن معظم الاتفاقيات قوبلت بالتطبيق الضعيف في أحسن حالاتها؛ مما أدى إلى أن السوق المشتركة ظلت حلماً يراود الدول العربية في مختلف ندواتها ومناقشاتها على كثرتها دون وجود نتائج جادة لتحقيق هذا الهدف.

لقد ظل **التكامل الاقتصادي العربي**، كما هو، هدفاً لا يتحقق، بالرغم من أن الدول العربية هي من أسبق الدول إلى محاولة إرساء قواعده، وبالرغم من كثرة القرارات والتنظيمات. ويرجع ذلك لأسباب عديدة يتم عرضها في المحور الآتي.

ثالثاً: معوقات وأسباب فشل إقامة تكامل اقتصادي عربي

هناك مجموعة من الأسباب أدت إلى فشل محاولات التكامل، ويمكننا تقسيمها إلى أسباب اقتصادية، سياسية وأخرى تنظيمية[٢٠].

١ ـ الأسباب الاقتصادية

ويمكننا تحديدها فيما يلي:

ـ سيادة نمط الإنتاج الأولي في الاقتصاديات العربية وضآلة نصيب الصناعة التحويلية، وتوجيه الإنتاج وجهة تتفق مع اتجاه التجارة إلى الدول الصناعية المتقدمة استيراداً وتصديراً.

ـ اختلاف هياكل التكلفة بين الدول العربية الأعضاء في الاتفاقيات أدى إلى لجوء بعض

(١٩) رضا قيسومة، «دور منظمة العمل العربية في النهوض بالتشغيل في الوطن العربي،» ورقة قدمت إلى: ورشة توطين الوظائف وتنقل الأيدي العاملة العربية التي نظمتها منظمة العمل العربية والمنظمة العربية للتعاون الدولي، القاهرة، ٢٠ ـ ٢٢/ ١١/ ٢٠٠٥.

(٢٠) أبو الفتوح، «تصور مستقبلي لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي: دراسة تحليلية لمعوقاته ووسائل تحقيقه،» ص ٢٠٤ ـ ٢١٢.

منها إلى حماية صناعاتها ذات التكاليف المرتفعة من خلال القيود الإدارية.

ـ عدم الاهتمام بوجود شبكة نقل لربط أجزاء الوطن العربي بعضها ببعض.

ـ عدم تجانس الفلسفات والسياسات الاقتصادية.

ـ تفاوت مستويات الدخول بين الدول.

٢ ـ الأسباب السياسية

يُعدّ الباعث السياسي هو أساس فكرة التكامل الاقتصادي، كما يعتبر أيضاً مقبرة التكامل الاقتصادي، ويمكننا إيجاز أهم المعوقات السياسية فيما يلي:

ـ التخوف من التعدي على السيادة القطرية.

ـ أزمة الثقة السياسية بين الدول العربية، كمعاهدة السلام التي أبرمتها مصر في سنوات الثمانينيات، والتي أدت إلى مقاطعة عربية لمصر.

ـ الفتن الطائفية في العراق ولبنان، والحروب الداخلية في الصومال والسودان وغيرها من الدول.

٣ ـ الأسباب التنظيمية

هناك عوامل تنظيمية كثيرة أسهمت في فشل محاولات التكامل، أهمها:

ـ افتقار نصوص الاتفاقيات بين الدول العربية إلى الدقة في تحديد الهدف ورسم الوسيلة.

ـ عدم توفر البيانات والإحصائيات عن الأنشطة الاقتصادية المختلفة في الدول العربية.

ـ ترك المجال لكل دولة في حرية عقد ما تشاء من اتفاقيات مع الدول الأخرى، حتى لو تعارضت مع مصالح الدول العربية أو ميثاق الجامعة العربية.

ـ ازدواج المهام التي تقوم بها الأجهزة والمنظمات التي تشرف على العمل العربي المشترك.

خاتمة

من خلال هذه الدراسة المتواضعة يمكن الوصول إلى مجموعة نتائج بعضها عام، شبه متفق عليه، إلا أن ذكره هنا جاء من باب تأكيد أهميته، وبعضها خاص بدراسة التكامل العربي. وبناء على تلك النتائج يمكن طرح مجموعة توصيات لشعوب وقادة الدول العربية من أجل الوصول إلى أحسن النتائج، وذلك على النحو التالي:

أ ـ النتائج

ـ إن التكامل الاقتصادي أصبح اليوم وسيلة متفقاً عليها ـ وشبه وحيدة ـ من طرف مختلف المهتمين بموضوع التنمية، باعتبارها الوسيلة الأكثر ضماناً للوصول إلى مستويات معتبرة من التنمية الاقتصادية، وزيادة رفاهية الشعوب المعنية، مهما اختلفت الطرق والأساليب والمفاهيم المستخدمة المعبرة عن هذه الوسيلة.

ـ رغم أهمية المقومات الاقتصادية لنجاح أي تكامل، فإن الإرادة السياسية يظل لها الدور الحاسم في نجاح وديمومة أي تكامل اقتصادي.

ـ بناء على ما حصل في بعض التجارب التكاملية الناجحة فإن المنهج الوظيفي ـ الذي يبدأ بالأسهل وصولاً إلى ما هو أصعب ـ هو النهج الأصلح للدول العربية، لأنه يجعلها تقتنع وتعايش مزايا التكامل الاقتصادي، وبالتالي يصبح مطلباً ضرورياً، وليس مسألة مفروضة من بعض الأطراف.

ـ إن ما تتمتع به الدول العربية من موارد طبيعية، إضافة إلى السوق الواسعة والموقع الجغرافي الاستراتيجي، كل ذلك يمثل فرصة لنجاح التكامل العربي الصاعد.

ب ـ التوصيات

بناء على النتائج السابقة، يجب على الدول العربية الأخذ بالتوصيات التالية:

ـ يجب الأخذ بالمنهج الوظيفي، وبالتالي التركيز على المسائل السهلة التي لا توجد فيها خلافات كبيرة بين الأعضاء، ولا حاجة إلى الطموح الزائد الذي قد ينقلب إلى ضده، كما حدث في بعض التجارب التكاملية الفاشلة.

ـ كما يجب نبذ الخلافات، واتخاذ خطوات جادة للوصول إلى الاستقرار السياسي وصيانة المكاسب.

ـ بناء على كل ما سبق، وبما للدول العربية من إمكانيات هائلة فإن المصلحة تحتّم عليها بناء تكتل اقتصادي ضخم يضاهي التكتلات العصرية. وحتى يتم ذلك بفاعلية فإن الأمر يستدعي أن تأخذ في الاعتبار الأولويات التالية:

- الارتقاء بنظم الحكم لحل النزاعات.
- تنمية الموارد البشرية وتكوين المهارات.
- زيادة تنافسية الاقتصاديات العربية وتنويع قواعدها الإنتاجية.
- التقليل من درجة الاعتماد على المساعدات الخارجية وحل مشكل المديونية وتقوية روابط التعاون مع العالم الخارجي.

- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين المناخ الاستثماري.
- التركيز على القواعد الصناعية البسيطة، لما لها من أهمية، خصوصاً بالنسبة إلى التكتلات الاقتصادية حديثة النشأة.

ـ بناء على ما سبق، وانطلاقاً من تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية عالمياً يتحتم على البلدان العربية السعي قدماً في بناء صرحها الاقتصادي، إن لم يكن سعياً إلى مزايا هذه التكتلات فليكن خوفاً من المضار التي قد يتعرض لها أي اقتصاد ـ في هذا العصر ـ يعمل منفرداً في جو يتميز بالعمل الجماعي لكل الفاعلين الدوليين ■